**المغرب: هدم المئات من المساكن في حي الديزة- مرتيل**

في تطور خطير، وخرق سافر للدستور المغربي والقوانين الجاري بها العمل؛ ودون سابق إعلام قامت السلطات المحلية بمرتيل مرفوقة بوحدات من التدخل السريع والقوات العمومية على هدم المئات من المساكن بحي الديزة مخلفة أضرارا بليغة على الشيوخ والنساء والأطفال الذين بسبب هدم منازلهم باتوا ينامون في العراء وفي برد قارس.

وعليه وبعد وقوف أعضاء جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان على حجم الكارثة التي لحقت بالحي فإنها تعلن ما يلي:

1- تنديدها لما قامت به السلطات المحلية في حق سكان حي الديزة من ترويع وتخويف وهدم للمنازل وخلق حالة من رعب والخوف وسط الحي وهو ما يتنافى وجميع القوانين بما فيها الدستور المغربي.

2 - تضامنها مع الآلاف من المواطنين بحي الديزة الذين فقدوا منازلهم التي ضحوا سنوات طويلة من أجل بنائها؛ والذين أصبحوا ينامون في العراء في برد قارس يهدد سلامة وصحة الشيوخ والأطفال الدين يعانون من آثار سلبية خلفتها مظاهر العسكرة.

3- تستغرب اختيار يوم الجمعة لبدء عمليات الهدم، كما تستغرب لعدم إشعار السلطات المحلية أصحاب المنازل وعدم احترام الحد الأدنى من مبادئ الإنسانية عبر استغلالها لأيام عيد الأضحى لتقدم لأبناء حي الديزة ” هدية مسمومة“.

4- تطالب بفتح تحقيق قضائي في موضوع الهجوم المباغت الذي تم في خرق للقوانين والمساطر الجاري بها العمل وتطالب بلجان مركزية للبحث والتقصي في أوامر الهدم وباقي ملفات الفساد التي تعاني منها المنطقة والمتورطة فيها مجموعة من الجهات.

5- تحمل السلطات والأجهزة مسؤولية حياة الآلاف من المواطنين الفقراء الدين يباتون في العراء.

6- المطالبة بمحاسبة باشا مدينة مرتيل عبد الكريم قبلي المسؤول الأول والأخير عن هذه الفاجعة والذي سبق وأن طالبت الجمعية وزارة الداخلية في مراسلات كتابية بفتح تحقيق معه يخص مجموعة من الملفات منها تهيئة مدينة مرتيل، تفويت مركز سينمائي، المخالفات الغير قانونية التي يقوم بها لوبي الفساد بالمدينة ... وطالبت بترحيله.

7- المطالبة بفتح تحقيق مع جميع المسؤولين عن هذه الكارثة من منتخبين سابقين وحاليين قاموا بالمصادقة على عقود البيع مقابل إتاوات ... وكذا منح صلاحية السكنى ... وأباطرة البناء العشوائي المعروفين لدى جميع الجهات ... كما تطالب محاسبة أعوان السلطة والقائد السابق للمقاطعة الأولى.

8- تنديدها بغياب  الأجهزة المنتخبة التي لا يهمها سوى التوظيف الانتخابي لمآسي ساكنة الحي.

9- دعوة سكان الحي للوقوف صفا واحدا.

مرتيل في: 5 دجنبر 2009.

منسق اللجنة المحلية لجمعيــــة

الدفاع عن حقوق الإنسـان بمرتيل:

محمد بن عيسى